هارون يحذر من عدم استقبال المرضى اذا لم تدفع للمستشفيات مستحقاتها

في ٩ آب، حذر نقيب المستشفيات المهندس سليمان هارون من عجز المستشفيات عن استقبال المرضى اذا لم تدفع مستحقاتها. عقد هارون مؤتمرا صحافيا في مركز النقابة عرض خلاله الوضع المالي للقطاع والعلاقة مع الجهات الضامنة الرسمية والمشاكل التي تنعكس على سير عمل المستشفيات وقدرتها على استقبال المرضى. وقال: مرة جديدة تضطر نقابة المستشفيات للتوجه الى الرأي العام للتّنبيه من الاخطار التي تهدد المواطنين في صحتهم بسبب المشاكل التي تواجه المستشفيات، والتي سوف تضطرها اذا ما استمرت الامور من دون معالجة، الى تقليص خدماتها. من ناحية، يطلب من المستشفيات مزيدا من التقديمات والخدمات وفق انظمة الجودة العالمية ما يزيد من اعبائها المالية، ومن ناحية ثانية، تحجب عنها مستحقاتها التي تجاوزت حتى تاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠ عتبة الـ١٦٦٠ مليار ليرة لبنانية (مليار ومئة مليون دولار) موزعة كالتالي:

١- وزارة الصحة العامة (تسددها وزارة المال من الموازنة العامة): مستحقات عائدة لما بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠١١ ١٨٠ مليار ل.ل (صدر قانون في ٢٠١٢/١٠/٢٢ لتسديدها بموجب سندات خزينة، لم ينفذ). ومستحقات عائدة لما بين سنة ٢٠١٢ و٢٠١٤ بقيمة ١٥٠ بقيمة مليار ل.ل (لا اعتمادات متوفرة لتسديدها). ومستحقات عائدة لسنة ٢٠١٥بقيمة ١٣٠ مليار ل.ل. ومستحقات عائدة لسنة ٢٠١٦ بقيمة ٢٠٠ مليار ل.ل المجموع ٦٦٠ مليار ل.ل .

٢- القوات المسلحة والامنية (تسددها وزارة المال من الموازنة العامة): مستحقات لغاية ٢٠١٦/٦/٣٠ بقيمة ٤٠٠ مليار ل.ل.

٣- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (تسدد فواتيره مباشرة من الصندوق): مستحقات لغاية ٢٠١٦/٦/٣٠ بقيمة ٦٠٠ مليار ل.ل. وبالتالي فان المجموع العام بلغ حتى تاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠ ١٦٦٠ مليار ل.ل.

ومن الواضح ان المستشفيات ليس في مقدورها تحمّل هذا العبء. فالمصارف تتردد في الاستمرار في مدها بالسيولة اللازمة بسبب تجاوزها التسهيلات التي منحتها اياها. وموردو الادوية والمستلزمات الطبية ومصّنعو الامصال يشدون عليها الخناق كي تسدد لهم فواتيرهم ويمتنعون عن تسليم المواد المطلوبة ما لم تدفع لهم المستشفى مستحقاتهم. اضافة الى التأخير في تسديد المستحقات، فان تعرفات الاعمال الجراحية كانت قد وضعت منذ ١٨ سنة اثر دراسة قامت بها وزارة الصحة بالتعاون مع البنك الدولي سنة ١٩٩٨. وبالتالي، فان الكثير من المستلزمات الطبية الملحوظة لهذه العمليات قد تخطاها الزمن. كما ان المستشفيات مضطرة الى اعتماد تقنيات جديدة لا سيما انها تخضع لنظام اعتماد ومراقبة الجودة الذي يفرض عليها شروطا عالمية

وطرقا حديثة للعلاجات. وهنا تكمن المفارقة الكبرى، حيث يطلب من المستشفيات تأمين الخدمات بأفضل الطرق دون الاخذ بالاعتبار الكلفة التي تنتج عن ذلك ولا تسدد لها مستحقاتها حتى وفق التعرفات المتدنية. هذا الامر لا يمكن ان يستمر. ان المستشفيات تجد نفسها امام حائط مسدود بعدما قامت النقابة بجميع الاتصالات الممكنة مع المسؤولين ولم تتوصل لغاية اليوم الى النتائج المطلوبة. وفي الوقت الذي نشكر فيه وزير الصحة على تفهمه لواقعنا وتبّنيه لمطالبنا، انما اذا لم تقترن النوايا الطيبة مع اجراءات عملية لا سيما لجهة تسديد المستحقات ورفع تعرفة البدل المقطوع للعمليات الجراحية بنسبة ٢٩٪ (وفقا لدراسة اولية اودعتها النقابة الى وزير الصحة)، فاننا نتجه بسرعة الى المأزق الكبير حيث ستعجز المستشفيات عن استقبال كافة المرضى وبالتالي ستضطر الى تخفيض عدد الحالات التي تستقبلها. فالدولة عندما تعد المواطنين بتأمين خدمة لهم، عليها ان تتحمل الاعباء الناجمة عنها. والتشهير بالمستشفيات على انها تقصّر بالقيام بواجباتها هو قفز فوق الوقائع ومن باب التعمية عن الحقيقة وهو لا يحل المشكلة الاساس بل على العكس فهو يؤدي الى تفاقمها لانها تحجب الرؤية عن الواقع. وليست المستشفيات وحدها التي تدفع الثمن وانما المواطنون ايضا وبالدرجة الاولى. اننا ننبّه، وبكل شفافية ووضوح، ان عدم معالجة الامور على النحو الذي بيّناه سوف يؤدي حتما الى اشكالات بين المستشفيات والجهات الضامنة مما سينعكس سلبا على المواطنين المرضى. كذلك نذكر بان المستشفيات تؤمن عملا لـ ٢٥ الف موظف و٧ الاف طبيب. وهي تتعامل مع موردين وتجّار وحرفيين وشركات صيانة مما يؤمن فرص عمل لحوالي مئة الف شخص اضافي. وبالتالي، فان أي مستشفى يعجز عن القيام بواجباته المالية يؤثر على معيشة مئات او آلاف من الناس في وقت يعاني منه البلد من أزمة بطالة. اننا نمد يدنا الى جميع المسؤولين الذين لهم تأثير او دور في

جمعية عمومية للمستشفيات في ١ أيلول تصعيد إذا لم تصحّح المؤسسات المتأخرة وضعها

في ٢٤ آب، دعا مجلس نقابة أصحاب المستشفيات إلى جمعية عمومية في ١ أيلول «لاتخاذ قرار التوقف عن استقبال مرضى المؤسسات التي تتأخر بشكل مستمر ونمطي لأكثر من سنة عن تحويل جداول الدفع إلى الادارات المختصة كي يتم تسديدها، بدءاً من ١٥ أيلول في حال لم تصحّح الوضع في أقصى سرعة حرصاً على استمرار العلاقة مع المستشفيات المتعاقدة معها».

وكان مجلس النقابة بحث خلال اجتماع رأسه النقيب سليمان هارون، في مدى التجاوب مع دعوة النقابة الموجّهة الى المؤسسات الضامنة «لتسديد المستحقات المتوجبة عليها وفق ما نصّت عليه العقود النظامية».

وأصدر البيان الآتي: «إذ تبيّن أن هناك مَن لم يسدّد هذه المستحقات منذ العام ٢٠١٤ وما قبل، إضافة الى تلك العائدة الى عاميّ ٢٠١٥ و٢٠١٦ وكأن عدم التسديد أصبح نمطاً متبعاً من دون أي مبالاة أو مراعاة لحقوق المستشفيات، وحيث ان المستشفيات أصبحت أمام الحائط المسدود إزاء الأعباء المتوجّبة عليها من رواتب ومدفوعات للموردين إضافة الى الرسوم والضرائب، واستناداً الى قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢ القاضي بتكليف المجلس اتخاذ القرار المناسب على هذا الصعيد، وبعد الدراسة التي كشف عنها هارون في المؤتمر الصحافي الذي عقده في ٢٠١٦/٨/٩ والتي أظهرت عدم قدرة المستشفيات على تحمّل مزيد من التأخير، فإن مجلس الادارة يتمنى على كل مؤسسة تتأخر بشكل مستمر ونمطي لأكثر من سنة عن تحويل جداول الدفع الى الادارات المختصة كي يتم تسديدها، تصحيح هذا الوضع في أقصى سرعة حرصاً على استمرار العلاقة مع المستشفيات المتعاقدة معها. ومن أجل ذلك، تمت دعوة المستشفيات الى جمعية عمومية تنعقد في ٢٠١٦/٩/١ لاتخاذ قرار التوقف عن استقبال مرضى هذه المؤسسات ابتداء من ٢٠١٦/٩/١٥ في حال عدم التجاوب».

القطاع الاستشفائي كي نتعاون سويا بموضوعية وايجابية لحل المأزق الذي نحن فيه واننا على يقين انه اذا صفت النيات في الامكان التوصل الى نتائج تؤمن مصالح واحتياجات الجميع. ثم رد النقيب هارون على الاسئلة فقال: «سمعنا عن تحويل مستحقات المستشفيات الحكومية لغاية حزيران الى المالية لكي يتم تسديدها مع اعطائها الاولية. وهنا اسف لماذا لم تعامل المستشفيات الخاصة بهذه الطريقة اذ انها لم تقصر يوما.»

وعن العوائق الجدية امام عدم تلبية مستحقات المستشفيات التي تعود الى العام ٢٠٠٠ قال هارون: «كما شرحت هناك قسم من المستحقات صدر في شأنها قانون لتسديدها عن طريق سندات خزينة الا انه لم تدفع لغاية اليوم. كما شكلت لجنة لدرس هذه المستحقات وانهت عملها مؤكدة على ارقام هذه المستحقات على امل ان يعرضها وزير المال على مجلس الوزراء. يبقى عدم توافر الاعتمادات للمستحقات ما بين العام ٢٠١٢ و٢٠١٤. ولا اعلم لماذا لم تسدد لغاية اليوم مستحقات ٢٠١٥ علماً انه نفس آلية التدقيق المطبقة على فواتير المستشفيات

الحكومية تعتمد على فواتير المستشفيات الخاصة. وقال ان عدم وجود موازنات منذ العام ٢٠٠٥ يخلق مشكلة في التسديد لا سيما لدى القوى العسكرية. وللاسف لا نستطيع ربط وضعنا بتوافر الاموال.